علال فالي

أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال

جامعة محمد الخامس الرباط

مسالك معالجة صعوبات المقاولة

الطبعة الرابعة

مزيدة ومنقحة

الفهرس

مقدمة 7

القسم الأول
مساطر المعالجة السابقة على التوقف عن الدفع

الباب الأول: مسطرة الوقاية الداخلية 41

الفصل الأول: الخصوصيات 41

الفرع الأول: السرية 42

الفرع الثاني: السرعة والفعالية 44

الفصل الثاني: مظاهر القصور 46

الفرع الأول: محدودية التنظيم 46

الفرع الثاني: الشمولية النسبية 48

الباب الثاني: مسطرة الوقاية الخارجية 55

الفصل الأول: مسطرة الوكيل الخاص 60

الفرع الأول: خصوصيات التنظيم 60

الفرع الثاني: محدودية التنظيم 63

الفرع الثالث: مآل المسطرة 65

الفصل الثاني: مسطرة المصالحة 67

الفرع الأول: مميزات المسطرة 67

المبحث الأول: السرية النسبية 67

المبحث الثاني: الطابع التوفيقي 68

المبحث الثالث: الطابع المزدوج 69

الفرع الثاني: آليات تفعيل المسطرة 72

المبحث الأول: فتح المسطرة 72

المبحث الثاني: المصالح 78

المبحث الثالث: القيود المرافقة للمسطرة 82

المبحث الرابع: مآل المسطرة 85

الباب الثالث: مسطرة الإنقاذ 93

الفصل الأول: شروط فتح المسطرة 97

الفرع الأول: الشروط الشكلية 97

الفرع الثاني: الشروط الموضوعية 102

الفرع الثالث: حكم فتح المسطرة 109

الفصل الثاني: خصوصيات المسطرة 118

الفرع الأول: احتفاظ رئيس المقاولة بالتسيير 118

الفرع الثاني: هشاشة استمرارية المقاولة خلال إعداد الحل 120

الفرع الثالث: اعتماد مخطط الإنقاذ 123

المبحث الأول: الإجراءات المساعدة 123

المبحث الثاني : الحكم باعتماد المخطط 126

المطلب الأول: خصوصيات حكم اعتماد المخطط 126

الفقرة الأولى: مبررات ومضمون الحكم 127

الفقرة الثانية: مدة تنفيذ المخطط 132

الفقرة الثالثة: حدود استفادة كفلاء المقاولة المعنية 132

الفقرة الرابعة: الطعن في حكم اعتماد المخطط 133

المطلب الثاني: مآل تنفيذ المخطط 133

الفقرة الأولى: نجاح المقاولة في تنفيذ المخطط 134

الفقرة الثانية: فشل المقاولة في تنفيذ المخطط 136

القسم الثاني

مساطر المعالجة اللاحقة على التوقف عن الدفع

الباب الأول: الإطار العام لفتح المساطر 145

الفصل الأول: مجال التطبيق 145

الفرع الأول: المدينون المعنيون 145

المبحث الأول: المقاولات التجارية 146

المطلب الأول: الأشخاص الممارسون للتجارة 146
الفقرة الأولى: التاجر 146
الفقرة الثانية: الشركات التجارية 150
المطلب الثاني: الأشخاص المتوقفون عن ممارسة النشاط 154
المبحث الثاني: الأشخاص الممدد لهم فتح المساطر 161
المبحث الثالث: الأشخاص المفتوحة في مواجهتهم المساطر كجزاء 167
المطلب الأول: الجهاز المسير 167
المطلب الثاني: الوصي أو المقدم 168
المبحث الثالث: الأشخاص المستثنون 169
الفرع الثاني: التوقف عن الدفع 171
الفصل الثاني: الحكم بفتح المسطرة 186
الفرع الأول: رفع الدعوى 186
المبحث الأول: الاختصاص 186
المطلب الأول: الاختصاص النوعي 186
المطلب الثاني: الاختصاص المحلي 190
المبحث الثاني: آليات رفع الدعوى 191
المطلب الأول: فتح المسطرة بناء على طلب أو مقال 193
الفقرة الأولى: طلب من رئيس المقاولة 193
الفقرة الثانية: مقال أحد الدائنين 198
الفقرة الثالثة: طلب من الممثل الأجنبي 201
الفقرة الرابعة: طلب من النيابة العامة 202
الفقرة الخامسة: طلب من رئيس المحكمة 205
المطلب الثاني: فتح المسطرة تلقائيا من طرف المحكمة الابتدائية التجارية 206
الفرع الثاني: البت في الدعوى 209
المبحث الأول: الإجراءات الأولية 209
المطلب الأول: الاستماع لرئيس المقاولة أو استدعائه قانونيا 210

المطلب الثاني: الاستماع للمتعاملين مع المقاولة أو المرتبطين بها 213
المطلب الثالث: تعيين خبير 213
المطلب الرابع: الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالمقاولة 214
المبحث الثاني: أجل البت 215
المبحث الثالث: الحكم 217
المطلب الأول: خصوصيات المضمون 217
الفقرة الأولى: التعليل 217
الفقرة الثانية: تحديد تاريخ التوقف عن الدفع 218
الفقرة الثالثة: تعيين الأجهزة المكلفة بالمساطر 237
الفقرة الرابعة: شهر وتبليغ الحكم 260
الفقرة الخامسة: شمول الحكم بخاصية السريان الفوري 265
الفقرة السادسة: شمول حكم فتح المسطرة بالنفاذ المعجل بقوة القانون 266
المطلب الثاني: خصوصيات الآثار 267
الفقرة الأولى: وقف أو منع الدعاوى الفردية وإجراءات التنفيذ 269
الفقرة الثانية: وقف سريان الفوائد 282
الفقرة الثالثة: منع أداء الديون السابقة 284
الفقرة الرابعة: تقييد تفويت المسيرين لسنداتهم 289
الفقرة الخامسة: تشكيل جمعية الدائنين 291
الفقرة السادسة: منع التقييدات 292
الفقرة السابعة: انطلاق أجل التصريح بالديون 293
المطلب الثالث: خصوصيات طرق الطعن 296
الفقرة الأولى: على مستوى نوعية طرق الطعن 297
الفقرة الثانية: على مستوى آجال الطعن وانطلاقها 303
الباب الثاني: وصفات المعالجة 309
الفصل الأول: إعداد الحل 314
الفرع الأول: الخصائص 314

المبحث الأول: استمرارية من نوع خاص 314
المطلب الأول: الإجراءات الرامية لحماية المقاولة 315
الفقرة الأولى: حماية حقوق المقاولة وضمان استمراريتها 315
الفقرة الثانية: وضع الأختام على أموال المقاولة وجردها 315
الفقرة الثالثة: تسلم السنديك للرسائل الموجهة لرئيس المقاولة 316
الفقرة الرابعة: تحديد الأجور أو الإعانات الممنوحة لرئيس المقاولة
أو مسيري الشركة 317
المطلب الثاني: الإجراءات الرامية لحماية حقوق الدائنين 318
الفقرة الأولى: آليات استمرار العقود الجارية 318
الفقرة الثانية: التصريح والتحقيق 329
المبحث الثاني: المحدودية من حيث الزمن 394
المبحث الثالث: المحدودية من حيث الأثر 396
الفرع الثاني: آليات إعداد الحل 397
المبحث الأول: التشخيص 398
المبحث الثاني: اقتراح مخطط للتسوية أو التصفية القضائية 400
المطلب الأول: الإجراءات المساعدة 400
الفقرة الأولى: تلقي العروض من الأغيار 401
الفقرة الثانية: الدعوة لتغيير رأس المال 402
الفقرة الثالثة: استشارة رئيس المقاولة 403
الفقرة الرابعة: استشارة المراقبين 404
الفقرة الخامسة: استشارة الدائنين 404
المطلب الثاني: مضمون تقرير الموازنة 408
الفقرة الأولى: عرض الاقتراحات على القاضي المنتدب 410
الفقرة الثانية: تبليغ التقرير لرئيس المقاولة وللمراقبين 410
الفقرة الثالثة: دعوة جمعية الدائنين للانعقاد للتداول بخصوص المخطط المقترح 411
الفصل الثاني: اختيار الحل 414
الفرع الأول: الإجراءات الأولية 415
المبحث الأول : دراسة تقرير السنديك 415
المبحث الثاني: الاستماع لرئيس المقاولة 416

المبحث الثالث: الاستماع للمراقبين 419
المبحث الرابع: الاستماع لمندوبي الأجراء 419
الفرع الثاني: طبيعة الحل 420
المبحث الأول: مخطط الاستمرارية 421
المطلب الأول: المميزات 421
الفقرة الأولى: ضرورة توفر شروط معينة 421
الفقرة الثانية: محدودية مدة التنفيذ 424
الفقرة الثالثة: الطابع غير النهائي لمضمونه 426
الفقرة الرابعة: القابلية للفسخ 429
المطلب الثاني: المضمون 438
الفقرة الأولى: إمكانية الأمر بإيقاف المنع من إصدار شيكات خلال تنفيذ المخطط 439
الفقرة الثانية: عدم تفويت الأموال الضرورية لاستمرارية المقاولة المنصوص عليها بحكم حصر المخطط بدون إذن من المحكمة 439
الفقرة الثالثة: إدخال تغييرات على النظام الأساسي 442
الفقرة الرابعة: كيفيات تصفية الخصوم 442
المبحث الثاني: التفويت 445
المطلب الأول: أجرأة مخطط التفويت 445
الفقرة الأولى: تقديم العروض 446
الفقرة الثانية: تدخل القاضي المنتدب 447
الفقرة الثالثة: إعلام المراقبين ومندوبي الأجراء 447
الفقرة الرابعة: بت المحكمة بحصر المخطط 448
الفقرة الخامسة: الطعن في حكم حصر مخطط التفويت 451
الفقرة السادسة: بت المحكمة بقفل المسطرة 451
المطلب الثاني: آثار مخطط التفويت 451
الفقرة الأولى: الآثار تجاه المفوت إليه 451
الفقرة الثانية: الآثار تجاه الدائنين 454
المبحث الثالث: التصفية القضائية 455
المطلب الأول: الآثار 459
الفقرة الأولى: تخلي المدين عن تسيير أمواله والتصرف فيها 459
الفقرة الثانية: استمرار نشاط المقاولة وفقا لشروط معينة 464

الفقرة الثالثة: عدم فسخ كراء العقارات المخصصة لنشاط المقاولة 468
الفقرة الرابعة: حلول آجال الديون المؤجلة 469
المطلب الثاني: الآليات 470
الفقرة الأولى: تحقيق الأصول 470
الفقرة الثانية: تصفية الخصوم 482
المطلب الثالث: قفل التصفية القضائية وإمكانية إعادة فتحها 488
الفصل الثالث: الجزاءات 492
الفرع الأول: نطاق التطبيق 492
الفرع الثاني: الجزاءات المدنية 500
المبحث الأول: الجزاءات المالية 500
المبحث الثاني: المحكمة المختصة 500
المبحث الثالث: المضمون 508
المطلب الأول : أداء النقص في الأصول 509
الفقرة الأولى: ضرورة تعلق الأمر بمسير أو مسيري شركة تجارية 509
الفقرة الثانية: عدم كفاية الأصول لتغطية خصوم الشركة 510
الفقرة الثالثة: ارتكاب خطأ في التسيير 513
المطلب الثاني: فتح المسطرة في مواجهة المسيرين 517
الفقرة الأولى: عدم أداء المبالغ المحكوم بها 518
الفقرة الثانية: ارتكاب المسير لبعض الأفعال أو امتناعه عن إتيان بعض الأفعال 521
الفقرة الثالثة: آثار فتح المسطرة في مواجهة المسير 532
الفرع الثاني: سقوط الأهلية التجارية 537
المبحث الأول: مجال التطبيق 537
المطلب الأول: سقوط الأهلية التجارية كجزاء إضافي 538
المطلب الثاني: سقوط الأهلية التجارية كجزاء مستقل 540
المبحث الثاني: المضمون 543
المطلب الأول: المنع من إدارة أو تدبير أو تسيير أو مراقبة مقاولة تجارية 543
المطلب الثاني: تقييد ممارسة المسير لحقوقه داخل الشركة وإمكانية تفويت سنداته 546
المطلب الثالث: عدم الأهلية لممارسة وظيفة عمومية انتخابية 546

المبحث الثالث: الخصوصيات 548
المطلب الأول: من حيث الصفة 548
المطلب الثاني: من حيث المدة 549
المطلب الثالث: من حيث إجراءات تبليغه وشهره 550
المطلب الرابع: من حيث الطعن في المقرر القاضي بسقوط الأهلية التجارية 550
المطلب الخامس: من حيث إنهاء تطبيقه 551
الفقرة الأولى: القاعدة العامة 551
الفقرة الثانية: الاستثناءات 551
الفرع الثالث: العقوبات الزجرية 552
المبحث الأول: القواعد المسطرية المشتركة 555
المطلب الأول: الاختصاص 555
المطلب الثاني: الشهر والتبليغ 558
المطلب الثالث: العقوبة 558
المطلب الرابع: التقادم 560
المطلب الخامس: الطعن 561
المبحث الثاني: القواعد الخاصة بجريمة التفالس 562
المبحث الثالث: القواعد الخاصة بالجرائم الأخرى 566

القسم الثالث

المساطر العابرة للحدود لصعوبات المقاولة

الباب الأول: الإطار العام للمساطر العابرة للحدود 575
الفصل الأول: الأهداف والوسائل 575
الفصل الثاني: نطاق التطبيق 576
الفصل الثالث: حدود التطبيق 577
الباب الثاني: الاعتراف بالمساطر الأجنبية لصعوبات المقاولة 581
الفصل الأول: مسطرة الاعتراف بالمساطر الأجنبية 583
الفرع الأول: شروط طلب الاعتراف بالمسطرة الأجنبية 583
الفرع الثاني: البت في طلب الاعتراف 584
المبحث الأول: التدابير الاحترازية المؤقتة السابقة على البت 585
المبحث الثاني: أجل البت 586

المبحث الثالث: الحكم بالاعتراف بالمسطرة 587
الفرع الثاني: آثار الاعتراف بالمسطرة الأجنبية 588
المبحث الأول: آثار الاعتراف بمسطرة أجنبية رئيسية 589
المطلب الأول: الآثار التلقائية أو بقوة القانون 589
المطلب الثاني: التدابير الخاضعة للسلطة التقديرية للمحكمة 590
المبحث الثاني: آثار الاعتراف بمسطرة أجنبية غير رئيسية 591
المبحث الثالث: حدود التدابير 592
الباب الثالث: التعاون مع المحاكم الأجنبية والممثلين الأجانب 593
الفصل الأول: غايات التعاون 593
الفصل الثاني: آليات التعاون 594
الباب الرابع: تنظيم تزاحم المساطر 595
الفصل الأول: التنسيق بين المسطرة الوطنية والأجنبية 595
الفرع الأول: فتح المسطرة الوطنية قبل تقديم طلب الاعتراف بالمسطرة الأجنبية 595
الفرع الثاني : فتح المسطرة الوطنية بعد الاعتراف بالمسطرة الأجنبية 596
الفصل الثاني: التنسيق بين المساطر الأجنبية 597
الفهرس 599

تتبنى استراتيجية المشروع في تنظيمه لمسائل معالجة صعوبات المقاولة على النظرة الاقتصادية الشمولية والكلية للمقاولة كوحدة اقتصادية واجتماعية ترتبط بها العديد من المصالح المتنوعة والمتعارضة احيانا، والتي تتجاوز تلك الخاصة بالأشخاص المكونين لها، بحيث حاول من خلال مسائل الوقاية والإنقاذ والتسوية والتصفية ضمان حقوق كل الأطراف المرتبطة من قريب او من بعيد بالمقاولة مع مراعاة النظام العام الاقتصادي ومع ترتيب الأولويات المنطقية والطبيعية، وتفرض هذه الإستراتيجية أن يكون هناك تدرج وتسلسل طبيعي في المسائل، وان تتوفر الكفاءة والنزاهة اللازمة في جميع الأجهزة القضائية وغير القضائية المكلفة بتسيير وتوجيه والإشراف على مختلف مراحلها وتقنياتها، وان تتوفر ايضا الموارد المالية الكفيلة بتحفيز هؤلاء على القيام بمهامهم ووظائفهم في احسن الظروف وعلى أكمل وجه.

إلحاحنا على ان تكون استراتيجية التعامل مع صعوبات المقاولة واضحة المعالم وقوية الأركان والدعائم، يجد مصدره اساسا في خطورة وحساسية الآثار المترتبة على هذه الصعوبات، وفي تعدد المصالح المرتبطة بالمقاولة وانصارها، بالاضافة إلى ذلك تعقد النظام القانوني وغموضه في بعض النقاط الحساسة والمهمة.

وتعتبر السرعة والفعالية والدقة من المعالم الرئيسية والمهمة التي يتعين ان تتبنى عليها هذه الاستراتيجية، على اعتبار ان كل تأخر مقصود او غير مقصود، وكل تراخي في اتخاذ المقررات القضائية اللازمة، له تأثير كبير على الحلول التي من شأنها انقاذ المقاولة، وفيه تفاقم غير مبرر للخسرز او للأضرار التي يمكن ان تلحق بمختلف المصالح المحيطة بالمقاولة، كما يمكن ان يخلق ايضا صعوبات للعديد من المقاولات الأخرى المرتبطة بها كالزبائن او كالموردين او كالمدينين او غيرهم.